المحاضـــرة الثانية:

سياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى

01. المغرب في نظر المدرسة الاستعمارية بوابة متوسطية - أطلسية:

بنيت خلفية الاحتلال للمغرب الأقصى على ذرائع واهية لا تنسجم مع واقع العلاقات الدولية في بداية القرن العشرين، بقدر ما استجابت لمتطلبات الاستعمار الذي يعتمد الذريعة لتغطية عمليات عسكرية كبرى خارج أوربا، خاصة وأن المجتمع الدولي تزامنا واحتلال المغرب لأقصى في القرن العشرين لم يكن يملك غطاء شرعيا تكفله مؤسسات عالمية، بقدر وجود قوى استعمارية متنافسة حول فضاءات حيوية[1].

لقد كان الأمر لا يستجدي عند القوى الاستعمارية تقديم مبررات كبرى بقدر ما هي ذرائع تسقط بسقوط أول مدينة تتبعه عمليات عسكرية واسعة لا تخضع لرقابة الرأي العام، بقدر خضوعها لاستراتيجية الدولة المستعمرة، لذلك وجدنا أنه ارتكبت مجازر وحشية في مستعمرات شمال افريقيا دون حسيب أو رقيب[2].

لقد بدأت تداعيات المشهد الأوروبي تظهر على المغرب الأقصى منذ انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م، وذلك لتقرير مصير المغرب كمستعمرة أوروبية وليس فقط فرنسية إسبانية، حيث انطلق المؤتمر يوم 16 يناير 1906 بمشاركة اثنا عشر دولة أوروبية وشارك فيه الرئيس الأمريكي روزفلت كوسيط، وكانت تلك أول قضية دولية تتدخل فيها واشنطن منذ تأسيسها كدولة سنة 1775. وانتهت أشغال المؤتمر يوم 7 أبريل من نفس السنة، بعد 6 أشهر من المفاوضات المتواصلة، حيث تم الإفصاح عن الوثيقة النهائية للمؤتمر[3].

---

[1]- محمد حسن الابياري، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1987، ص، 136.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص، 229.

[3] - محمد صالح الكروي، مؤتمر الجزيرة الخضراء وتداعياته على المغرب، مجلة الزمان، ع.44، 2016، ص، 29.

كانت النتائج المترتبة عن مؤتمر الجزيرة الخضراء أثار وخيمة على السيادة المغربية في كافة الجوانب وخصوصا الجانب الاقتصادي، في الوقت الذي كانت مقررات هذا المؤتمر توحي بالخير بالنسبة للمغرب، وذلك من خلال نجاحها في فرض منافسة بين عدد من الدول الاوربية، وبالتالي تجنب المغرب انفراد فرنسا وإسبانيا به ولو إلى حين، خصوصا مع رفض المانيا للممارسات الفرنسية وتأكيدها على ضرورة احترام السيادة المغربية واحترام السلطان، وذلك لخلفيات المانية خاصة، لكن الحقيقة ان بنود هذا المؤتمر أكدت على مبدأ الحرية الاقتصادية في المعاملات التي تجريها الدول مع المغرب، مع وجوب مراعاة المساواة بين جميع الدول دون تمييز، وتتجلى مسألة انتهاك السيادة المغربية من خلال ما تم التأكيد عليه في المؤتمر والتي تتضح في عدة إجراءات منها:

1- إنشاء البنك المغربي والذي عوض ببيت المال، ومساهمة الدول الاوربية وبنسب مختلفة في رأسمال البنك ومنح الحكومة المغربية الاسبقية في حالة أراد الاقتراض، وكتكريس لانتهاك السيادة المغربية فإن هذا البنك كان يدار حسب القانون المالي الفرنسي، على إن يختص القضاء السويسري في النظر في المنازعات التي قد تحدث بين الحكومة المغربية والبنك.

2- تدويل المرافق العامة المغربية واخضاع سلطة الحكومة المغربية عليها لرقابة دولية، وهو ما أعتبر بدايات سياسة التدبير المفوض في المغرب.

3- المعاهدة اوجدت مبادئ وامتيازات جديدة لصالح الدول الأجنبية تحصل بموجبها على حقوق تمس سيادة الدولة المغربية.

4- منح الأجانب حق تملك الأراضي في بعض المناطق من المغرب، وان كانت محدودة من حيث المساحة والمكان، إلا أنها شكلت سابقة في تاريخ المغرب، وذلك مقابل أدائهم لضريبة الترتيب . إما على المستوى السياسي، فأن التدويل الجديد للمسألة المغربية تحت شعار الوحدة الترابية، وسيادة السلطان، بهذا العنوان يمكن وصف ما جاء به ميثاق مؤتمر الجزيرة الخضراء لعام 1906، مع إن معظم مقتضياته لا تتعلق بأمور مالية واقتصادية، إلا أن هذه الاتفاقية الدولية المتعددة الاطراف تضمنت تدويلا حقيقيا للمسألة المغربية، عن طريق تكريس تدخل السلك الدبلوماسي الأجنبي في معظم المسائل والاعتراف بحقوق خاصة للدول الموقعة على مقررات المؤتمر، وعلى الرغم من اجماع الدول المشاركة في المؤتمر بضرورة ادخال اصلاحات على النظام في المغرب، على ان تكون مبنية على ثلاثة مبادئ هي : سيادة السلطان والوحدة الاقليمية لدولته

والحريات الاقتصادية بدون تمييز، إلا أن هذا الاجماع بخصوص السيادة ووحدة التراب المغربي كان يخفي تنوعا لأسباب ومبررات خاصة بكل دولة مشاركة وصلت إلى حد التناقض والتصارع فيما بينها[4].

02.الحماية المزدوجة فرنسية- اسبانية:

ظلت كل من اسبانيا وفرنسا عازمين على انتهاز كل الفرص المتأتية للتوسع بالمغرب، ففي 1907 احتل الإسبان العرائش والقصر الكبير واحتل الفرنسيون الدار البيضاء. ولما شعرت ألمانيا أن تقسيم المغرب يسير على قدم وساق، قررت الإقدام على تظاهرة قوة على غرار ما فعلته سابقا بطنجة. ففي فاتح يوليوز 1911، رست البارجة الألمانية بنتير (PANTHER)في مياه أغادير، وفي نفس اليوم سلم السفير الألماني في باريس مذكرة إلى الحكومة الفرنسية يبرر فيها وجود الباخرة الحربية الألمانية في أغادير بنفس الاعتبارات التي كانت فرنسا قد بررت بها احتلال الدار البيضاء واسبانيا احتلال العرائش. ولكي يحصل الاستعمار الفرنكو-اسباني الذي كان يتأهب لغرس الموسى في بلاد المغرب، على المهادنة من جانب ألمانيا تخلت فرنسا لألمانيا على جزء من الكنغو الفرنسي (275.000 كيلو متر مربع) بموجب اتفاقية 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1911، وذلك مقابل حرية التصرف في الأراضي المغربية. وبعد سنة وخمسة شهور بالتحديد، فرضت فرنسا نظام الحماية على سلطان المغرب مولاي حفيظ. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1912، وقعت اسبانيا اتفاقية جديدة مع فرنسا وأضفتا بموجبها صبغة الشرعية على عملها الاستعماري تحت اسم الحماية. ومقابل أراضي الكونغو التي اضطرت الامبريالية الفرنسية إلى التخلي عنها لألمانيا، خسر الاستعمار الاسباني الضفة اليسرى لنهر ورغة، وقطعة صغيرة محاذية لنهر ملوية، والأراضي الواقعة جنوب خط العرض 35[5].

لقد بلغت مساحة الحماية الفرنسية على مجموع التراب المغربي تقريبا -450 ألف كيلومتر مربع مع أزيد من خمسة ملايين من السكان- قد أقيمت رسميا في 30 آذار/مارس 1912. ولم يبق لاسبانيا إلا 5% من الأراضي مع 750 ألفا من السكان (منطقة الريف). وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1912 تم إعداد اتفاقية مع السلطان ووُقعت رسميا بمراكش في

---

[4]- محمد صالح الكروي، المرجع السابق، ص، 31- 34.

[5] - Abdallah Laroui, *les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1930-1912)*, François maspero, paris, 1977, pp , 120-124.

أيار/مايو 1913. وتحدد هذه الاتفاقية حقوق والتزامات اسبانيا بخصوص ما كان يُشكل إلى حد ذلك الوقت منطقة نفوذها والذي تحول إلى منطقة حماية. لقد شكل هذا الاتفاق السند القانوني الذي ارتكز عليه حق والتزامات اسبانيا في حمايتها للمغرب. وفي بنوده الستة والثلاثين، بالإضافة إلى ملحق حول السكة الحديدية طنجة-فاس وخريطتين تفسيريتين، يُحدد الاتفاق أن إدارة وحكم منطقة حمايتنا من اختصاص الخليفة، الذي يمارس نفس الوظائف ويتمتع بنفس الصلاحيات التي يحظى بها السلطان في منطقته. وتعود لإسبانيا مهمة الحفاظ على الأمن ومساعدة الحكومة المغربية في منطقتها من أجل إدخال كل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والقضائية والعسكرية التي قد تحتجها، ومن أجل سن القوانين الجديدة وتغيير القوانين القائمة. وتقدم اسبانيا المرشحين لمنصب الخليفة الذي لا أن يستمر في مزاولة مهامه، ولا أن تتم إقالته دون موافقة الحكومة الاسبانية. كما أعطي لاسبانيا حق مراقبة قرارات السلطة المغربية وإقامة تنظيم قضائي مستوحى من تشريعها الخاص[6].

في الواقع لم تحصل اسبانيا في المغرب الأقصى إلا على بعض "الفتات من كل هذه الغنيمة الهائلة" (المغرب الأقصى) ، بحيث تسلمت حوالي 300000 كيلو متر مربع، 250000 منها كانت رمالا خالصة و26000 الباقية تمثل الجزء الجبلي والأكثر فقرا من المغرب، من أصل 25 مليون كيلو متر مربع للتوزيع. مما دفع البعض بالقول إن نصيب اسبانيا لم يكن سوى «عظم» من «الضلع» المغربي. وهذه الصورة البيانية صادقة بما أن الدور الاسباني كان يقتصر على أن تكون اسبانيا كلب حراسة للامبريالية الفرنسية[7].

03.إثارة النعرات الإثنية أو الظهير البربري (1930):

عاشت المجتمعات المغربية في اطار حلقات اجتماعية، توزعت عبر فضاء الريف والبادية تتقاسم الأصول، والمنافع ضمن سياق وظيفي قد تضيق فيه هذه الحلقات لتظهر في شكل قبائل متباينة المجالات، أو في نمط كنفدراليات قبلية يتسع فضاؤها

[6]- عبد اللطيف اكنوش، السلطة و المؤسسات السياسية في مغرب الأمس و اليوم، مكتبة بروفانس، الدار البيضاء، 1988، ص106

[7] - Abdallah Laroui, *op.cit*, 103.

تحت سلطة الأسر، حيث كان هذا البناء الاجتماعي التقليدي، يتوزع عبر حيز ترابي تحول إلى وطن بهوية قبلية، تتجاذبه الحياة الزراعية والرعوية و أحيانا نمط البداوة[8].

أمام هذا الواقع المتجذر فكرا وممارسة نجد أن السياسة الاستعمارية في المغرب قد بنت ايديولوجيتها على مفاهيم أنثروبولوجية، تبنت البعد الاثني من خلال التمييز بين الأعراق العربية والبربرية، رغم أن ظاهرتي الانصهار والانشطار، لازمت القبائل منذ الهجرات الهلالية السليمية خلال القرن الـ 11، وهو ما يجعل من هذا الطرح الكولونيالي، مغرض أكثر منه مبني على حقائق تاريخية، كون الطرح الاثني اختفى ليظهر محله تمايز ثقافي بأبعاد اثنية[9].

إلى جانب ذلك اعتمدت الفلسفة الاستعمارية في الفضاء المغاربي، على الدحرجة الاجتماعية، والتفكيك البنيوي للجماعات الريفية، وتوجيه العصبية القبلية بما يكفل تعطيل دورها الفاعل في بناء مسارات سياسية من شأنها احتضان الفعل المقاوم لغطرسة الاحتلال، وبالتالي جنحت بها عن العصبية التي تحدث عنها ابن خلدون، والتي كانت أساسا في بناء الدول[10].

لقد عمدت الإدارة الاستعمارية في المغرب الأقصى ضمن هذا السياق على تبني "السياسة البربرية" التي ترتكز على أن البربر "ذوو إسلام سطحي" غير متعمق في نفوسهم؛ فهم ما زالوا محتفظين بكثير من عاداتهم القبلية، وهؤلاء يمكن "تمسيحهم وتنصيرهم" بعد خلق فجوة بينهم وبين العرب، ولهذا فمن الضروري على فرنسا أن تعطي فرصة لنمو مشاعر التمايز بين عنصري الأمة بعد إبعاد البربر عن الإسلام واللغة العربية[11].

---

[8]- الأزهر الماجري، القبيلة الولائية والاستعمار، أولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس 1830- 1890، المطبعة المغاربية للطباعة والاشهار، تونس، 2013، ص، 37.

[9]- اهتم بيار بورديو بدراسة المجتمع الجزائر بتعدداته الاثنية، يرجى الرجوع إلى:

Pierre Bordieu, *Sociologie de l'Algérie,* collection , que sais-je, presse Universitaire de France, 1958.

[10]- من بين المشارع الاستعمارية التي حطمت مفهوم العصبية القبلية مشروع المملكة العربية ، وحول المشروع يرجى الرجوع إلى:

Annie Rey Golzeiguer, *Le Royaume Arabe. La politique algérienne de Napoléon III,* Alger, SNED,1977.

[11]- مصطفى عنترة، رموز وطنية – الأمس، والظهير البربري، جريدة الحوار المتمدن، العدد 2402، سنة 2008.

حيث صدر في 16 ماي 1930 ما يسمى بالظهير البربري، واسمه الأصلي الظهير المنظم لسير العدالة في المناطق ذات الأعراف البربرية والتي لا توجد بها محاكم شرعية، وذكر محضر اللجنة المكلفة بإعداد المشروع أن الفرنسيين رأوا أنه لا ضرر من كسر وحدة التنظيم القضائي بالمنطقة الفرنسية عندما يكون الأمر متعلقا بتقوية العنصر البربري؛ وذلك لتحقيق "توازن" مع العنصر العربي؛ وتحقيق فوائد من الناحية السياسية للاستعمار؛ لأنه يضع البربر في مواجهة السلطان المغربي والشريعة الإسلامية والعرب، ويحقق التصاقا بين البربر والاستعمار[12].

ولم يمض وقت طويل حتى فتحت مدارس في المناطق البربرية لتشجيع النزعة الانعزالية، ومُنع الحديث فيها باللغة العربية، ودُرّس التاريخ على أن العرب "غزاة"، وأن البربر هم أصحاب البلاد الأصليون، وأنهم قريبون من الحضارة الأوربية التي تنتمي إلى الحضارة اليونانية.يقول المستشرق الفرنسي" جودفروي دومومبين "في كتابه "المهمة الفرنسية فيما يخص التعليم في المغرب" الصادر عام1928 م" إن الفرنسية -وليست البربرية- هي التي يجب أن تحل مكان العربية كلغة مشتركة وكلغة حضارة"، ثم يقول: "وجود العنصر البربري مفيد كعنصر موازن للعرب يمكننا استعماله ضد حكومة المخزن"، "إن قوام السياسة البربرية هو العزل الاصطناعي للبربر عن العرب، والمثابرة في تقريبهم منا من خلال التقاليد"، وهذا أيضا ما قرره الكولونيل "مارتي" في كتابه "مغرب الغد" الصادر في تلك الفترة "أن المدارس البربرية يجب أن تكون خلايا للسياسة الفرنسية، وأدوات للدعاية، بدلا من أن تكون مراكز تربوية بالمعنى الصحيح"، ولذلك دعا أن يكون المعلمون فيها وكلاء لضباط القيادة ومتعاونين معهم، ودعا أن تكون المدرسة البربرية فرنسية بتعليمها وحياتها، بربرية بتلاميذها وبيئتها[13].

04.تسلل مفاهيم أوروبية: البعد القومي :

كان مفهوم الأمة في الحيز المغربي أو حتى المغاربي يأخذ بعدا دينيا، بوجدان إسلامي عاشت وتعايشت معه الديانات الأخرى، وهو ما جعل من الروابط الشعورية بالانتماء لديانة واحدة يتغلب على الانتماء الترابي رغم ضوابطه التخومية، لكن الظاهرة الاستعمارية، تبنت مفهوم القومية (nationalisme) التي تعتمد التميز والانفراد، ضمن

[12]- المرجع نفسه.

[13]- مصطفى عنترة، المرجع السابق.

جغرافيا مضبوطة الأركان، وهو ما أقحم مفاهيم جديدة شتت الوجدان الديني إلى مجموعة من الحلقات المتناثرة، أصبح فيها التراب وطن بخلفية قومية رغم ازدواجية الاحتلال[14].

وكان ذلك ضمن نسق أقحم فيه الدخيل وزحزح فيه الأصيل، عبر تركيب جماعات متباينة الأصول متجذرة المصالح، تطبعها المدنية بمفهومها الأوروبي، التي تقزم كل من هو خارج عن دائرتها، وبذلك تحولت المجال المغربي إلى قومية تشعبت فيها المصالح الاستعمارية، وأصبح فيها الكولون يتمتعون بحقوق المواطنة، في الوقت الذي وضع فيه العنصر المحلي في دائرة ضيقة بعدما دحرج إلى مرتبة الأهلي الذي لا تكفل له الحقوق بالقدر الذي تفرض عليه كل أنماط القهر والتسلط[15].

05.النظام الإداري ومؤسسة المخزن:

فضلت إدارة الاحتلال الفرنسي في المغرب الحفاظ على النظام المحلي الذي أدار به السلاطين السعديين الفضاءات التي كانت تحت هيمنتهم، وذلك بالحفاظ على المدن كمقرات مركزية للسلطة، واستمرار إدارة المجالات الريفية من قبل الأعيان وملاك الأراضي، وزعماء القبائل[16]، حيث ورد في أحد مراسيم الحكومة العامة الفرنسية على مستعمرات شمال إفريقيا الصادر باللغتين العربية والفرنسية على هذا النهج السياسوي الذي يرمي إلى "عدم إرباك منظومة المصالح التي كانت تدار على مدار ثلاث قرون "[17]، عبر بعدين سلطويين الأول ينساق نحو الابقاء على وظيفة القياد والشيوخ[18]، والبعد الثاني وضعهم تحت سلطة القيادة العسكرية، والإدارة الاستعمارية[19].

---

[14]- من مظاهر تبني الفكر القومي نجد أن الحركة الاصلاحية في الجزائر، أو الأحزاب السياسية في دول المغرب العربي على غرار حزب الشعب في الجزائر، الحزب الدستوري في تونس، والحزب الاستقلالي في المغرب، كلها تيارات تبنت الاستقلال الترابي لأراضيها.

[15]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص، 99.

[16] - المرجع نفسه، ص، 135-137.

[17] - المرجع نفسه، ص، 136.

[18] - Mouloud Gaid, *chronique des Beys de Constantine*, OPU, Alger,1975, p.136, 137.

[19] *-Décret du gouvernement général des possessions française dans le nord de l'Afrique, concernant l'organisation général dans la province de Constantine, 30 septembre 1838*.FR ANOM,8H/ 3.

لقد كان المخزن هو ذلك الأسلوب و الآليات التي تصرف عبرها السلطة من قمة الهرم الى قاعدته، وهو يتلاءم مع طبيعة المجتمعات في شمال افريقيا ومنها المغرب الأقصى، و تخلص بعض الأطروحات أن العداوة بين القبيلة و المخزن، عداوة بنيوية، نظرا لتعارض طموحاتهما، فالأولى تحلم باستمرار استقلالها الأزلي، و الثاني يحلم دوما بإنشاء امبراطوريته تحت سلطة السلطان[20]. حيث كان المخزن يعتمد أسلوب الخرجات العسكرية التي تعرف بالمحلات السلطانية، التي كانت تشكل رمزا من رموز عظمة السلطة و أبهتها، تلك الابهة التي تبث ذعرا رمزيا لا يقل في حدته عن العنف الجسدي، كما تشكل هذان الآليتان، أداة لفرض السلطة و بسطها على المجال. و تنقل المخزن في المجال بواسطة المحلة يكشف عن جانبها من جوانب طبيعة علاقة السلطة المركزية بمجالها السياسي في المجتمع المغربي، فضعف الشبكات التواصلية و عدم قدرتها على توحيد أطراف المجتمع، دفع المخزن إلى اعتماد شبكات أخرى تنفد عبرها السلطة كالشبكة الدينية أو الاجتماعية، بإحلال السلطة وتجسيدها في عين المكان عبر المحلة و الحركة كونهما رمزا السلطة و أداة لبسط نفوذها ماديا. فالحكومة المغربية ليست لها مقر خاص بها لكي تخضع الشعب، و لكي تضمن مردودية الضرائب يكون السلطان مضطرا ليسافر باستمرار حتى يخضع السكان لا عن طريق السلاح فقط، وانما عن طريق التأثير الديني و الشخصي[21].

في مرحلة الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى عملت الإدارة الاستعمارية على الصعيد المركزي إرساء تشكيلة إدارية عامة سنة 1912 لم يلحقها جوهريا أي تغيير يذكر في السنوات التالية ، وظلت تتفرع الى جهازين، جهز يرعى المصالح المخزنية، و آخر في خدمة مصالح الإقامة الفرنسية العامة، و ينسق فيما بين الجهازين كاتب عام . و كانت هذه الادارة تتمحور حول ثلاثة مديريات حيوية، تتمثل في: مديرية الداخلية و الشؤون السياسية- مدرية المالية- مدرية الاشغال العمومية. كما شرعت سلطات الحماية منذ تاريخ توقيع المعاهدة، في اصلاح المخزن، وفقا لمقتضيات الفصل الأول من معاهدة فاس، و هكذا فقد أعطى الفرمان الشريفي المؤرخ في 31 أكتوبر 1921 للمخزن و جها جديدا كان يراد منه تحويره[22].

[20] -Jean .Erckman, *le Maroc moderne*, Edition Moulin, paris 1885, p ,175
[21] -Rachida Cherifi, *le makhzen politique au Maroc, hier et aujourd'hui*, Afrique orient 1988, p ,17
[22] -Rachida Cherifi,*op.cit*.

لقد عمد الاستعمار في الحفاظ على ثيوقراطية الحكم السلطان و استثمار هيبته (لوقوف ضد أية محاولة ترمي الدعوة الأخد بأسلوب المؤسسات البرلمانية الفرنسية) حيث يكتب أحد الباحثين،" كانت هناك مراعاة كبيرة للاحتفاظ بالمظاهر الخارجية للتقاليد القديمة للنظام المخزني مثل جلوس الوزراء على الأرض و حتى لا يشعر القواد الكبار و الأعيان من رجال الدين بأن المخزن القديم قد اختلف، و أنهم أمام جهاز جديد لا يلعب فيه المسؤولين المغاربة إلا دورا ثانويا"، و في ذات الآن تذرعت السلطات الفرنسية بصفاء المؤسسات السلطانية التي تدعي حمايتها و صيانتها للتخفيف من مفهوم فصل السلطات[23].

أما على المستوى المحلي، فقد جزء المغرب الى نواح أوجهات عسكرية، و أخرى مدنية. كان الهدف من الجهات العسكرية تسهيل تغلغل الجيوش الفرنسية في البلاد، و مع مرور الوقت بدأت النواحي العسكرية تتحول تدريجيا من إطار حكم عسكري ثم مراقبة سياسية الى اطار إداري. أما الجهات المدنية فأحدثت سنة 1919، و تعلق الأمر بالدار البيضاء و وجدة، و الحق بها الغرب سنة 1921، و هي نواحي خضعت لإدارة مراقب مدني مكلف بمراقبة السلطات المحلية المخزنية، بينت سيرت النواحي العسكرية من قبل حاكم كان ضابطا ساميا برتبة جنرال يعين من طرف المقيم العام. وما كان لسلطات الحماية ان تكون لها اليد الطولى على بوادي البلاد و مدنها، لولا نفاذها عبر شبكات الوسائطية التي كان المخزن تستخدمها، و أهم حلقة في هذه الشبكة ساندت السلطات الاحتلالية هم الأعيان سواء بالبوادي أو المدن[24].

06.السياسة الصناعية:

كان الانتاج في المغرب الأقصى قبل مرحلة فرض الحماية يستند إلى تقسيم اجتماعي تكافلي للعمل وإلى زراعة الاكتفاء الذاتي التي تقوم على الاستثمارات الزراعية العائلية المحدودة المساحة والضيقة النطاق، عبر علاقات قرابة تضمن تعاونا اجتماعيا لمواجهة الظروف الصعبة التي يعيشونها، وإلى غيبية دينية ووهم الاعتقاد يستندون إليه قصد

[23] -Robert Montagne, *Berbère et makhzen dans le sud marocain, essai sur les transformations politiques des berbères sédentaires*, édition Bouchain, paris 1930, p.122.

[24] -Micheaux Bellaire, *l'Administration au Maroc*, bulletin de la société de géographie d'Alger, 1909.

سقوط المطر، عبر طقوسية تكافلية تستعمل فيها القربان، إلى جانب جولات موسمية تأخذهم لمضارب بعينها لتغذية القطعان[25].

لقد أدخل الاستعمار الفرنسي السياق التدميري للمجتمعات الفلاحية المغربية وتشكيلاتها الاجتماعية، وذلك بعد أن فكك القبائل وأخرجها من دائرة الروابط الجماعية وأدخل عليها مفهوم الملكية الفردية، دون أن يشكل هذا على المستويين الاجتماعي والتاريخي استجابة لعلاقة اجتماعية جديدة، وذلك عكس ما حدث في أوربا حيث نجد أن الرأسمالية بعد أن فُككت المجتمعات الأوروبية الزراعية القديمة والاقدام على حلحلتها، عندها قام الرأسمال الصناعي بالتقاط الطاقات المحررة وتشغيلها بواسطة الصناعة الناشئة واعادة تنظيمها بواسطة علاقات جديدة تقوم على الأجر[26].

في حين أن التفكيك الاقتصادي والاجتماعي الذي حصل في مستعمرات المغرب لأقصى لم يكن له نضير ايجابي، فتدمير المجتمعات الزراعية تم بعنف وبلا أفق، ودون بناء تحتي أرسى لقاعدة صناعية متينة [27]، لذلك نجد أنه مع موجه الكولون، والأنشطة الصناعية تحول قسم زهيد من سكان المغرب إلى عمال زراعيين دائمين وموسميين، أو إلى يد عاملة غير متخصصة تعمل في بعض الورشات الصناعية الصغيرة، بينما القسم الأكبر بقي في الأرياف مداوما على شكل متدن من الحياة[28] وهو ما ولد حسب الباحث "بيار بورديو" (Pierre Bordieu) "الفرد البلدي" وهو ذلك الفرد المنفصل عن قبيلته، لكنه لا زال يعيش في الاطار الاجتماعي القديم رغم ما يحيط به من اقتصاد رأسمالي ومنافسة فردية[29].

لقد كان أيضا من عوامل غياب الصناعة في المغرب الأقصى، هو توجه الاستثمار العالمي نحو فروع ذات معدلات ربح أكثر ارتفاعا، ولم تكن هذه الفروع في المستعمرات إلا الزراعة والصناعة الاستخراجية، والريع العقاري والمنجمي، لذلك نجد أنه قد أقيم

---

[25] - Nadia Chellig, *Du nomadisme, essai d'anthropologie historique sur les relations entre les pouvoirs dans la société algérienne*, CNRPAH, Alger, 2005, p.116.

[26] -Driss Basri, *l'industrie territoriale au Maroc*, doctorat d'état université des sciences sociales de Gronoble 1987, p , 44.

[27] -*Ibid.*

[28]- عالج عبد اللطيف بن آشنهو ظاهرة التخلف في دراسته:

Abdelattif Benhachenhou, *La formation du sous-développement en Algérie*, OPU, Alger, 1976.

[29] - Pierre Bordieu, *Sociologie de l'Algérie,* collection , que sais-je, presse Universitaire de France, 1958, p.118.

في المستعمرات رأسمال تجاري وليس صناعي، لأن الأول لا يحتاج للدخول في دورة العمل، حيث يحول القيم الانتاجية إلى سلع تجارية، كمالم يستطع الاقتصاد الكولونيالي المرتكز أساسا على الصناعة الاستخراجية وعلى زراعة المضاربة التي كانت توجه للتصدير، أن يجذب حجما كبيرا من الرساميل العالمية، لذلك نجد أن الاستثمار العالمي الصناعي كان يتجه للدول المتطورة وليس للدول المستعمرة التابعة[30].

[30]- الهواري عدي، المرجع السابق، ص، 157.